الكلية	القانون
القسم	القانون
المادة باللغة الانجليزية	Political systems
المادة باللغة العربية	الأنظمة السياسية
المرحلة الدراسية	الثانية
اسم التدريسي	م.م. فاطمة محمد سليمان
عنوان المحاضرة باللغة الإنجليزية	The principle of separation of powers
عنوان المحاضرة باللغة العربية	مبدا الفصل بين السلطات
رقم المحاضرة	7
المصادر والمراجع	1- الشعبان احمد رمضان ، الأنظمة السياسية و القانون الدستوري ، دار النهضة العربية ، بدون بلد ، سنة 1999. 1- ثروت بدوي، النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979 2- هيكل خليل ، النظم الدستورية المعاصرة و النظم الدستورية الإسلامية ، بدون طبعة ، بدون بلد ، السنة 1998.

محتوى المحاضرة

مبدأ الفصل بين السلطات

كانت بداية ظهور هذا المبدأ مند الوقت الذي انشغل فيه الفلاسفة بتنظيم الدولة فأفصح عن أنه يجب أن توزع وظائف الدولة وسلطاتها العامة على هيئات مختلفة، على أن يكون هناك توازن بينها، حتى لا يطغى سلطان هيئة على أحرى و تستبد بها. و ذلك لتجنب حدوث اضطرابات و تذمر بين أفراد الشعب. فأفلاطون يرى أنه لكي تتمكن الدولة من تحقيق أهدافها و القيام بوظيفتها في تحقيق الخير العام للشعب، يجب فصل أعمال الدولة و كذلك فصل هذه الهيئات التي تباشر هذه الأعمال، مع إيجاد نوع من التعاون بين بعضها البعض، حتى لا تخرج أي هيئة عن حدود اختصاصاتها الدستورية و حتى نضمن عدم انحراف هذه الهيئات و استبدادها في مزاولة سلطانها.

نشأة مبدأ الفصل بين السلطات عند جون لوك ومونتسيكو.

جون لوك: يعتبر جون لوك أول من اهتم بمسألة الفصل بين السلطات في العصر الحديث في كتابه المعنون بـ " الحكومة المدنية " الذي صدر سنة 1690، أي سنة بعد إعلان وثيقة الحقوق سنة 1689 والتي تضمنت بدورها بعض ملامح هذا المبدأ ـ وإذا كان جوك لوك لم يضع نظرية متكاملة فإنه قسم سلطات الدولة إلى ثلاث (السلطة التشريعية – السلطة التنفيذية – السلطة الاتحادية). حيث تختص السلطة التشريعية بسن القوانين وتكون السلطة التنفيذية خضعت لسلطة تشريعية مع ضرورة أن تتولى كل منهما سلطة منفصلة عن الأخرى، والسلطة الاتحادية هي صاحبة الاختصاص في الشؤون الخارجية كإبرام

المعاهدات وإعلان الحرب ...إلخ، وفضلا عن هذه السلطات دعا لوك إلى وجود سلطة أخرى أسماها " سلطة التاج " أو مجموعة الحقوق والامتيازات التي يجب أن يحتفظ بها التاج البريطاني.

النقد : لكن ما يؤخذ على نظرية كوك لمبدأ الفصل بين السلطات أنه لم يعطي أهمية لسلطة القضائية و لم يتحدث عن استقلاليتها و لعل سبب في ذلك ان القضاء قبل ما عرف ب " الثورة الجديدة " في إنكلترا سنة 1688 كانوا يعينون و يعزلون من الملك ثم فيما بعد أصبحوا يعينون من قبل البرلمان و في كلتا الحالتين لم يتحصلوا على استقلالية إلا بعد نضال طويل كما يؤخذ على أفكار لوك كذلك أنه قدم وصفا لما كان سائدا في بلدة إنكلترا حيث إدخال بعض التعديلات على كيفية ممارسة السلطة و لكن مع إقراره بأن كل الوظائف الرئيسية تضل بيد الملك بمنحه امتيازات التدخل في عمل السلطتين التنفيذية والتشريعية لدلك فهو في النهاية لم يقدم سوى فصلا أو تميزا بين الوظائف و ليس فصلا بين السلطات.

مونتسيكو:

لمعالجة المبدأ ينطلق مونتسيكو من الفكرة التي تقضي بتقسيم وظائف الدولة إلى ثلاث إلى ثلاث : الوظيفة التشريعية – الوظيفة التنفيذية – الوظيفة القضائية أي سلطة صنع القانون و سلطة تنفيذه و سلطة البث في الخلافات التي تنشأ عن مخالفة أحكامه أثناء القيام بتلك الوظائف ، لكن الفكرة الأساسية في مؤلف مونتسيكو هي أنه قد يسيء استعمال السلطة التي يتمتع بها حتى " لا يساء استعمال السلطة يجب بمقتضى الأمور ، إقامة التوازن بين السلطات من غير أن يكون باستطاعة إحداها شل أعمال أخرى عندما تمارس أعمالا لها علاقة بأعمال أخرى . وقد أحس مونتسيكو بهذا التعاون فقال داعيا إلى تنظيم الإجراءات الضرورية لإقامته بين السلطات التي يتوجب عليها (السير بخطى منسجمة) إقامة التعاون يتم عن طريق منح كل عضو سلطة الحكم وسلطة الردع أي وسائل العمل التي من شأنها أن تمنع تنفيذ القرارات الخاطئة الصادرة عن السلطة الأخرى للوصول إلى إقامة التوازن والتعاون بين السلطات. أدرك مونتسيكو إلى ضرورة مضاعفة الأعضاء داخل السلطة الواحدة و من عنا كانت فائدة تقسيم السلطة التشريعية إلى مجلسين يستطيع كل منهما التأثير عن الآخر. نخلص من هذا العرض بوجهات نظر مونتسيكو إلى النقاط الجوهرية التالية:

1- قسم مونتسيكو السلطات العامة في الدولة إلى ثلاث: التشريعية – التنفيدية – القضائية ويبين المهام الأساسية التي تضطلع بها كل سلطة. وهذا التوزيع لوظائف الدولة على السلطات الثلاث يختلف عن تقسيم لوك للسلطات العامة لكن مونتسكيو جعل القضاء سلطة مستقلة على النقيض من لوك الذي لم يدرج القضاء بين السلطات العامة في الدولة.
2- أكد مونتسكيو أن توزيع السلطات وفصلها بهذه الصورة أمر ضروري لأنها لو تجمعت في يد هيئة واحدة لأدى ذلك إلى الاستبداد، لأن طبيعة النفس البشرية عبر القرون أثبتت الاستبداد قرينة الاستئثار بالسلطة.و نحن نوافق ما ذهب إليه الدكتور بيسوتي حين قال : " و نحن نعتقد أن الإنسان مجبول بطبعه على الاستبداد و الطغيان إذا سمحت له الظروف إلا من هداه الله ، هذه الحقيقة يؤكدها القرآن الكريم في قوله تعالى : " كلا إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى " سورة العلق ، الآية 6-7.
3- لم يتوقف مونتسكيو عند حد الفصل بين السلطات العامة في الدولة وإنما استلزم قيام كل سلطة بمراقبة كل السلطات الاخرى لوقفها عند الحدود المقررة لها إذا اقتضى الأمر حتى لا تتجاوزها إلى الاعتداء على السلطات الأخرى.

تفسير مبدأ الفصل بين السلطات ومزاياه.

إذا كان مفهوم المبدأ كما بيناه اعلاه, إلا أنه عرف تفسيرات متعارضة أدى في الأخير إلى إيجاد طريقتين :

أولا: الفصل المطلق: ونكون هنا بصدد نظام رئاسي.

ثانيا: الفصل المرن: فكنون بصدد نظام أو حكومة برلمانية أي نظام التعاون.

- فالعرض من الفصل المطلق هو ضمان استقلال البرلمان عن الحكومة فالدولة مقسمة بين ثلاث سلطات ويحكم المبدأ ثلاث عناصر: المساواة والاستقلال والتخصص.

- فالمساواة نقصد بها أن لا تنفرد أية سلطة بسيادة الدولة و إنما تتقاسمها.

- أما الاستقلال فيكون على مستوى الهيئات والوظائف بحيث لا يحق لعضو في السلطة في أن واحد أن يكون نائب في البرلمان ووزيرا، كذلك فإن الهيئات مستقلة عن بعضها البعض فلا وجود لتعاون بينهم أو لا يحق للحكومة حل البرلمان، في حين أن التخصص يعني أن كل هيئة تمارس وظيفة محددة، فكل منها تقوم بوظيفتها، لكنها لا تنجزها كاملة لأن ذلك يؤدي إلى اختصاصات غيرها.

- أما أصحاب الفصل القرن فيعتبرون سلطات الدولة موزعة بين ثلاث، ولكل منها وظيفة متميزة، إلا أن هذا لا يعني إمكانية التعاون بين الهيئات والوظائف فالوزراء يمكن أن يختاروا من البرلمان وأحيانا كلهم مثل: بريطانيا، كما يمكن أن تشارك السلطة التنفيذية في ممارسة السلطة التشريعية كالمبادرة بتقديم مشاريع قوانين وحل البرلمان الذي يحق له بدوره سحب الثقة من الحكومة.

مزايا مبدأ الفصل بين السلطات.

- صيانة الحرية ومنع الاستبداد.

- المساهمة في تحقيق الدولة القانونية.

- جني فوائد تقسيم وظائف الدولة.

وينتج عن هذا التقسيم قيام كل سلطة بعملها على أكمل وجه كما يحقق في النهاية حسن سير العمل في المجالات الرئيسية في الدولة (التشريعية، التنفيذية والقضائية).

الانتقادات الموجهة إلى مبدأ الفصل بين السلطات.

1- ذهب بعد الفقه إلى القول بأن هذا المبدأ يؤدي إلى القضاء على فكرة المسؤولية.
2- عند وضع دستور سنة 1946 في فرنسا، هاجم الفقهاء الفرنسيون، أثناء مناقشة مشروع هذا الدستور، مبدأ الفصل بين السلطات، على أساس أن هذا المبدأ يستند وجوده إلى اعتبارات تاريخية وهي انتزاع السلطة التشريعية من الملوك وتقييد سلطاتهم وهو ما انتهت الحاجة إليه الآن ولا مانع من خضوع السلطة التنفيذية إلى سلطة تشريعية باعتبار أن الأخيرة تمثل الشعب ويكفي أن يتضمن الدستور نصوصا تضع قيودا وضمانات محددة لتدفع السلطة التشريعية من الاستبداد والتسلط.

3- ذهب البعض إلى أن تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات لا يحقق عملا بل أنه غير ممكن، ذلك أن مزاولة خصائص السياسة بواسطة هيئات منفصلة ومستقلة عن بعضها البعض، لا يمكن تحقيقه، فهذه الخصائص شأنها شأن أعضاء الجسم البشري تتصل ببعضها اتصالا طبيعيا وقد وصل البعض إلى حد القول بأن هذا المبدأ يعتبر مبدأ وهميا، إذ لا تلبث إحدى السلطات أن تسيطر على بقية السلطات وتستبد بها.

وفي الرد على هذه الانتقادات نلاحظ أن جميعها تقوم على أساس أن المقصود من المبدأ هو الفصل التام بين السلطات، أي الفصل المطلق، وذلك في الحقيقة غير صحيح. فالقول بالفصل بين السلطات لا يعني الفصل التام بينها فلا بد من قيام نوع من التعاون والتنسيق بينها حتى تتمكن من مباشرة وظائفها وتحقيق أهدافها. بحيث تبقى كل سلطة مستقلة عن الاخرى، استقلالا يضمن عدم تدخل إحدى السلطات في شؤون الأخرى مع توفير نوع من الرقابة لكا سلطة على غيرها من السلطات بالقدر الضروري، الذي يمكن كل سلطة من الدفاع عن استقلالها عن غيرها. وذلك بأن تكون كل سلطة قادرة على أن توقف السلطات الأخرى عند الحدود التي تمس استقلالها. وهذا كله من شأنه أن يؤدي إلى المحافظة على الحريات العامة وإلى تأمين وجودها.

وبهذا المفهوم لمبدأ الفصل بين السلطات تنهار كافة الانتقادات التي وجهت إليه ...فالحاجة مازالت ماسة إليه، وهو يستهدف بالدرجة الأولى المحافظة على الحريات العامة وتأمينها ضد الاستبداد والتسلط الذي قد يقع من إحدى السلطات.

صور تطبيق المبدأ.

إذا كانت الدسائس التي تأخذ لمبدأ الفصل بين السلطات، تختلف في مفهومها لهذا المبدأ بحسب المفهوم الذي يعتنقه الفقه القانوني والسياسي في كل دولة من هذه الدول، فمعنى ذلك أن الروابط بين السلطات تتأثر بالسائد في الفقه.

ومن المسلم به أن الروابط القانونية بين السلطات في الدولة تتأثر بوجهة النظر التي يتبناها المشرع الدستوري في مفهوم الفصل بين السلطات، وقد أظهر التطبيق العملي لمبدأ الفصل بين السلطات صورتين أو أسلوبين متمايزين هما: أسلوب الفصل التام بين السلطات، وأسلوب الفصل مع التعاون بين السلطات.

ففي تطبيق أسلوب الفصل بين السلطات تقوم الدولة بتنظيم السلطات فيها على أساس الفصل التام بين بعضها البعض خاصة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. ويتعين في هذه الحالة ألا يكون هناك أي نوع من الارتباط أو الاتصال بين سلطة وأخرى، فيصير تعيين الوزراء وعزلهم بمعرفة رئيس السلطة التنفيذية وحده، كما يمتنع على الوزراء أن يكونوا أعضاء في المجلس النيابي، كذلك لا يكون للسلطة التنفيذية أي دور في الوظيفة التشريعي، فلا يكون لها حق اقتراح القوانين، ولا يجوز للسلطة التنفيذية حق الاعتراض على القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية.

والواقع أن التجارب قد تثبت فشل هذا الأسلوب (الفصل التام بين السلطة) إذ أدى تطبيقه إلى الفوضى والاضطرابات، عندما أصبحت كل سلطة وكأنها دولة داخل دولة.

وفي تطبيق أسلوب الفصل مع التعاون بين السلطات، فبعد أن أثبتت التجارب ووضح من التطبيق العملي فشل أسلوب الفصل التام بين السلطات، اعتنقت الدول أسلوب التعاون والتنسيق بين السلطات، فأوجدت علاقات وروابط متبادلة بين كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وتتمثل هذه العلاقات والروابط في حق رئيس السلطة التنفيذية في اقتراح القوانين، في التصديق على التشريعات التي تسنها السلطة التشريعية واصدارها، وفي تخويله حق الاعتراض التوقيفي " الفيتو " على قرارات المجلس النيابي. ومن جهة أخرى نجد أن المجلس النيابي له حق سحب الثقة من الوزارة، فالوزراء مسؤولون أمامه. هكذا توجد نماذج متعددة وأمثلة كثيرة للروابط التي تتضمن أشكال التعاون والتنسيق بين كل سلطة وأخرى في الدولة.

ومن الملاحظ أن الدساتير تختلف فيما بينها في قدر السلطة التي تخولها كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية، فقد يمنح الدستور السلطة التنفيذية قدرا أكبر من السلطات والامتيازات عن السلطة التشريعية. وفي هذه الحالة يكون نظام الحكم جمهوريا رئاسيا، بالنسبة للدول ذات النظام الجمهوري. أما إذا خول الدستور المجلس النيابي سلطانا أقوى واكبر مما هو مخول للسلطة التنفيذية، فإن نظام الحكم، في هذه الحالة، يعرف باسم النظام المجلسي أو نظام حكومة الجمعية النيابية.

موقف الفقه الإسلامي من مبدأ الفصل بين السلطات

إن مبدأ الفصل بين السلطات هو قاعدة من قواعد فن السياسة أو الحكمة السياسة ومنه يجب أن توزع الاختصاصات العامة في الدولة على عدة هيئات ويجب أن يفصل بينها مع وجود قدر من التعاون والرقابة المتبادلة فهل عرف الفقه الإسلامي مثل هذه المعاني.

المطلب الأول: تطبيقات المبدأ في ظهور الإسلام

أهداف الفصل بين السلطات كانت متحققة في العصر الأول منذ ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي لوجود الرسول صلى الله عليه وسلم وان لو يوجد المبدأ ذاته حيث قامت دولة الإسلام على أساس التعاقد البيعة وقد ارتكزت الدولة على قواعد العدل وانه ليس من المنطقي أي تكون للإسلام شرعية ثم لا تكون له سلطة تطبق تلك الشريعة وتحمل الحاكم والمحكوم على العمل بها.

فالنظام الإسلامي لم يتغير عن قاعدة الفصل بين السلطات رغم نظرته الخاصة حول تكوينها واختصاصاتها ومسؤولياتها.

ولا الحكام وقد ازدادت السلطة القضائية وضوحا بعد أن دون المجتهدون اجتهاداتهم وأخذها رجال القضاء مرجعا بل قد نجد أحيانا أن أحد طرفي الخصومة هو الخليفة ذاته أو الأمير.

مبدأ الفصل بين السلطات في عهد الخلافة الإسلامية

ويرى الدكتور << يحيى السيد الصباحي>> << إنما الفصل بدأ من عصر عمر بن الخطاب وخاصة بين السلطة التنفيذية والقضائية حيث وضع عمر بن الخطاب نظامين لتعيين القضاة ودستور للقضاء وقد اقتصر ذلك على فترة الخلافة الراشدة لكونها افضل نموذج جسد تعاليم الإسلام واحكامه لكن بعض خلفاء بني أمية وبني العباس ساروا في اتجاه ****معالم الإسلام وانفردوا بالسلطة وقفزوا على مبدأ الفصل بين الوظائف وفرضوا اجتهادا يتماشى مع أهوائهم وقناعاهم.

أما بشأن عدم الفصل بين سلطة التنفيذ والقضاء فقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم يقضي بنفسه وكان مبعوثوه إلى الأمصار إلى جانب القضاء بالشؤون التنفيذية.

أما في عهد الخلافة الراشدة كان الخليفة يجمع بين سلطتي التنفيذ والقضاء ولم يستقل القضاة بالوظيفة القضائية فتقتصر عليهم دون أن يشاركهم فيها أحد من رجال التنفيذ وهذا لا عني الاندماج الوظيفي للقضاء فالقاضي في الإسلام مستقل في عمله لان القواعد التي يطبقها ليست من عمل السلطة التنفيذية بل هي مبادئ الأهلية.

الخاتمة:

لقد استقطبت مسألة السلطة اهتمام الفكر وفقهاء القانون الدستوري، ونتج عن ذلك، التعدد في النظريات والآراء وتمحورت أساسا على مبدأ الفصل بين السلطات وتفاوت مجالات تطبيقه من دولة إلى أخرى، وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة للمبدأ واعتبار الأخذ به أمرا مستحيلا فإن مزاياه، وضرورته جعلت جل النظم خاصة تلك التي تتصف بالديمقراطية، تعتمده في تنظيم سلطاتها